مؤتمر إدارة المخاطر ودور التدقيق في القطاع الإستشفائي

من اليمين الى اليسار: السيد أنطون أبو سليمان والمهندس سليمان هارون والسيد أنطوان رومانوس والسيد عياد السباعي والسيد فادي عبد الله والسيد وسام أبو سليمان

برعاية وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، نظّم «المؤتمر الأول لإدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي في القطاع الإستشفائي»، في حضور أكثر من ١٥٠ مشاركا يمثلون حوالي ٦٠ مؤسسة إستشفائية وتأمين إضافة الى خبراء ماليين ومحاسبين في فندق فينيسيا - بيروت.

إستهل جلسة الإفتتاح منظمو المؤتمر «أبوسليمان وشركاهم - خبراء محاسبة مجازون» تحدث باسمهم الشريك المدير انطون أبوسليمان، فأشار الى أهمية التنظيم الإداري والمالي، ووضع أنظمة الضبط الداخلي وإدارة المخاطر، وسبل تطوير وتأهيل الدوائر والأقسام باستمرار لرفع مستوى الأداء والكفاءة والإنتاجية، ولتحسين نوعية التقارير».

أبو عبدالله

ثم ألقى كلمة جمعية المدققين الداخليين في لبنان (IIA - Lebanon Chapter) نائب رئيس الجمعية فادي أبوعبدالله الذي عرف بإيجاز مهمة التدقيق الداخلي مقدما لمحة عن جمعية الـ IIA. وأكد ان وجود وظيفة التدقيق الداخلي في أية مؤسسة «أصبحت حاجة ضرورية وماسة في كافة القطاعات».

هارون

وكانت كلمة لنقيب أصحاب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون قال فيها:

تواجه المؤسسات تحديات كبيرة في ظل العولمة والمنافسة الشرسة، وبالتالي يتوجب على قادة هذه المؤسسات المراجعة وبشكل دوري، وبرؤية متحررة ومتجردة، جميع أوجه العمل وطرق الإنتاج، والسياسات والآليات المطبقة في المؤسسة كي يتمكنوا من الحفاظ على قدرتها التنافسية من جهة، وعلى سلطتهم فيها من جهة ثانية.

أما في المؤسسات الإستشفائية، فهذا العمل يزداد صعوبة وتعقيدًا نظرًا لتداخل الكثير من أوجه الإنتاج والخدمات مع بعضها البعض، كي تصل الخدمة إلى المريض ضمن معايير الجودة والسلامة المطلوبة، وفي نفس الوقت ضبط الكلفة كي لا تتعدى الإمكانيات المتوافرة، الإدارة الحسنة، مرتكزة على ثلاثة أسس:

١. إستراتيجية تحدد المسارات على المدى المتوسط والطويل.
٢. تدقيق داخلي في جميع أوجه العمل.
٣. تقدير المخاطر ووضع الخطط لمواجهتها.

سوف أترك للأخصائيين الدخول في التفاصيل والعلاقة بين هذه المرتكزات الثلاث، ولكن أشير إلى ضرورة أن تكون لدى المدققين القدرة على استيعاب وفهم المتغيرات التي يجب أن تخضع لها المؤسسة كي تتقدّم، وتحديد الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها ومن ثمّ يكون على عاتق الفريق الذي يتولى إدارة المخاطر، وضع الخطط وآليات العمل والسياسات الآيلة إلى حماية المؤسسة منها.

في لبنان، قليلة هي المستشفيات التي تضع استراتيجيات عمل، وتراجعها، وتتابع تنفيذها. وكذلك التي لديها فرقًا للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، والأسباب متعددة:

١. هذا العمل يتطلب موارد بشرية ومادية قلما تكون متوفرة في المستشفيات.
٢. حالة الفوضى العامة التي تعيش فيها البلاد، ومنذ سنين عدة، وجملة من الأسباب تتغير تباعًا، حيث ما تكاد تنتهي من مشكلة كبيرة حتى تواجهها مشكلة أخرى.
٣. غياب سياسة صحية متكاملة، يشارك في وضعها وتحمل مسؤولياتها، وتحديد معالمها وتنفيذها، القطاع العام ممثّلاً بالحكومة، والقطاع الخاص ممّثلاً بالنقابات والجامعات.

طبعًا، قامت وزارة الصحة، وضمن إمكانيتها البشرية والماديّة، ببعض الإجراءات، مثل تطبيق نظام الإعتماد، ودراسة تعرفات مع البنك الدولي، ولكن هذين الأمرين يلزمهما التجديد المتواصل والتحديث، وإلا فقدا فعاليتهما.

هناك أزمة ثقة مزمنة بين الناس والجهات الرسمية من جهة، والمستشفيات من جهة ثانية؛ والحوار بينهما أشبه «بحوار الطرشان»؛ ولكن هناك أرقام يجب أخذها في الإعتبار، بل وأخذ العبر منها:

١. الجهات الضامنة الرسمية تسدد في حدود ٨٠٠ مليون دولار سنويًا، من أصل ١,٥٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٥٤٪ فقط، الباقي يسدده المواطن. وهذا غير مقبول. على الحكومة أن تحدد هدف بأن ترفع هذه النسبة، ونقترح أن تكون في المرحلة الأولى ٨٠٪، أي على الدولة أن تزيد مساهمتها بمقدار ٤٠٠ مليون دولار أمريكي. قد تبدو هذه الأرقام كبيرة، ولكن للمقارنة، فإن ميزانية مستشفى واحد في الولايات المتحدة بسعة ٧٠٠ سرير، تبلغ ملياري دولار سنويًا.
٢. المثال الثاني، معدل كلفة استشفاء الفرد في فرنسا هو ١,٨٠٠ دولار أمريكي سنويًا، مقابل ٤٠٠ دولار أمريكي في لبنان.

جميع تقارير المدققين في المستشفيات، تشير إلى نفس المخاطر التي تتعرض لها من جراء تراكم ديونها لدى الجهات الضامنة، إضافة إلى الإعتباطية في تاريخ الدفع والحسومات العشوائية، وكذلك إلى النقص الكبير في الممرضين وسائر المهمات الطبية المساعدة. على وزارة الصحة، وضع مخطط توجيهي لما تريد أن تكون المستشفيات عليه، ونحن نرى أنّه يجب أن تضع الحوافز كي تتوجه المستشفيات إلى التخصصيّة، مما يخفف عنها مخاطر الإنفلاش والتوسّع الغير منتج.

يجب على وزارة الصحة أن تضع ضوابط لإستيراد المعدات والتقنيات الطبية، فلسنا بحاجة إلى آخر الإكتشافات كي نقدّم خدمة جيّدة. على المستوى العام، المخاطر الأساسية تكمن عندما لا يوجد توازن بين ما هو مطلوب وبين الإمكانيات المتوفرة. إمكانياتنا المادية والبشرية معروفة، ويجب أن نضبط متطلباتنا على قدر هذه الإمكانيات. المشكلة هي عندما تعد الدولة الناس بما لا يمكنها تأمينه لهم، وعندما تقع الواقعة تبحث عن كبش محرقة. هذه سياسة محفوفة بالمخاطر، وهي تطيح بالقطاع الإستشفائي وبالعاملين به، وتصورهم بأنهم مخطؤون وعاجزون. البلد كلّه يدفع ثمن هكذا سياسة.

ما معنى أن يتراكم على الدولة ديون مستحقة منذ سنة ٢٠٠٠ ولغاية سنة ٢٠١٤، ولا تسددها؟. ما معنى أن تعجز الدولة عن تأمين الإعتمادات اللازمة لطبابة مؤسساتها العسكرية؟ ما بالكم عندما تبلغ ديون المستشفيات قرابة المليار دولار موّزعة بين الجهات الضامنة المختلفة؟ هذه المخاطر حقيقية، فأين الخطط القادرة على معالجتها؟

إننا ندفع الأمور إلى حافة الهاوية. فالصراع من أجل البقاء قد يجبر المستشفيات على تحميل المرضى مصاريف إضافية. هناك استثمارات طائلة، والناس ليست مستعدة أن تقبل بأن تذهب استثمارتها في طريق الإفلاس. إنها سنّة الطبيعة. فلماذا المكابرة؟

هناك ١٠,٠٠٠ سرير في القطاع الإستشفائي الخاص، كلفة إنشائها بالأسعار الحالية تتجاوز ٥ مليار دولار، يعمل فيها ما يزيد عن ٢٥ ألف موظف، و٧,٠٠٠ طبيب. وهي تؤمن فرصة عمل للشركات التي تتعامل معها من مقدمي خدمات، ومستوردين، وشركات صيانة، بما يزيد عن مئة ألف فرصة عمل.

هكذا قطاع يتطلب متابعة وتنظيماً وإدارة متعمّمة ومتواصلة، وأي خطأ في القرار يؤدي إلى نتائج وخيمة. إننا نحذر أن هذا القطاع اليوم هو في دائرة الخطر الشديد، وإذا تركته الدولة يسقط، تكون كمن يقطع الغصن الذي يجلس عليه. الدولة لديها مستشفاياتها، وهي تعلم ما تعانيه من تعثر، فأهل مكّة أدرى بشعبها. من هنا، أدعو المسؤولين كافة، المعنيين بالقطاع الصحي، وليس فقط وزارة الصحة، إلى نقاش هادئ ومعمّق يعالج المشكلات المطروحة، ويضع الحلول لها. ونحن نضع

إمكانياتنا في التصرف.

كلمة ممثل كركي

أما المدير العام للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الدكتور محمد كركي فألقى عياد السباعي باسمه كلمة أكد فيها أن «اختيار القطاع الإستشفائي من بين سائر القطاعات له انعكاسات هامة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي فهو يساهم في تأمين الإنماء المتوازن في البلاد وتظهر وجه لبنان الحضاري».

وقال: «إن أعمال التدقيق في مؤسسة الضمان الإجتماعي مناطة قانونا باللجنة الفنية».

كلمة ممثل أبو فاعور

وختاما كانت كلمة أنطوان رومانوس ممثلا راعي المؤتمر وزير الصحة العامة. فأورد فيها «أهمية القطاع الخاص والشراكة في تطوير أداء المؤسسات الصحية عبر إدخال المفاهيم والتقنيات الحديثة في مراقبة الأداء لتحسين إستخدام الموارد المتاحة واعتماد الشفافية في إنفاق الأموال العامة».

واستعرض أداء المستشفيات الحكومية وتطوير هذا القطاع منذ البدء في تطبيق قوانين إستقلالية هذه المستشفيات وبالأخص التعديلات الخاصة المرتبطة بالتدقيق الداخلي في المستشفيات الحكومية.

وتمنى للمؤتمر «الوصول الى إستنتاجات وخلاصات ستكون موضوع عناية والإستفادة ما أمكن منها في تطوير القطاع الإستشفائي في لبنان».

محاور

وتضمن المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية موزعة على الشكل التالي:
المحور الأول: إدارة المخاطر والقطاع الإستشفائي ورأس الجلسة إيلي سفر.
المحور الثاني: التدقيق الداخلي ودور القوانين والتشريعات في ضبط المخاطر ورأس الجلسة رياض منصور.
المحور الثالث: تجارب بعض الجهات في التدقيق الداخلي للقطاع الإستشفائي ورأس الجلسة أكرم زين الدين.

التوصيات

أختتمت أعمال المؤتمر بمحور رابع تضمن التوصيات التي تخللتها المحاور السابقة والتي قدمتها فاديا جرداق نيابة عن أنطون أبوسليمان. وقد جاء فيها :

- ضرورة العمل على توفير الشروط المطلوبة لإنجاح ووضع الخطط وآليات عمل المدققين الداخليين وتطبيق المعايير الدولية ومبادئ الحوكمة في كافة القطاعات وخصوصاً في القطاع الاستشفائي والطلب من وزارة الصحة دعم توافر هذه الشروط في مستشفيات القطاع العام وفقا «للمبادئ التوجيهية الحوكمة» التي ذكرتها جمعية المصارف.
- وضع القوانين والأنظمة اللازمة من قبل وزارة الصحة للتأكد من إلزام المستشفيات إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي وتسهيل تنفيذ المهام المطلوبة من المدققين الداخليين تماشيا مع شعار وزير الصحة «مطابق للمواصفات».
- ضرورة وجود فريق عمل متخصص ومستقل لإدارة المخاطر ووضع الخطط وآليات العمل والسياسات الآيلة الى حماية المؤسسة من المخاطر ومراجعتها دوريا.
- وضع سياسة صحية متكاملة، يتشارك في وضعها وتحمل مسؤولياتها وتحديد معالمها وتنفيذها القطاع العام ممثلا بالحكومة والقطاع الخاص ممثلا بالنقابات والجامعات.
- الحرص على توفير الموارد البشرية والمادية للمستشفيات بهدف تفعيل دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ووجوب التوجه نحو التخصصية في القطاع.
- الحفاظ على دور القطاع الخاص والمدني عبر الشراكة بينه وبين القطاع العام في وضع المخططات المستقبلية مع تفعيل اكثر لدور الإدارات العامة على الاخص دائرة الرقابة في وزارة الصحة.
- الحرص على تطبيق القوانين والمراسيم والأنظمة الضريبية المرعية الاجراء وقوانين العمل والضمان الاجتماعي.
- العمل على تحديث نوعية التقارير الصادرة عن دوائر التدقيق الداخلي وتطوير أساليب تعميمها والابلاغ عنها للجان التدقيق العليا Audit Committee التي يناط بها الحرص على متابعة تطبيق ما ينتج عن هذه التقارير بهدف تحسين وتطوير الأداء الداخلي للمستشفيات».

اليانصيب الوطني اللبناني
Loterie Nationale Libanaise

دواليب الحظ تدور

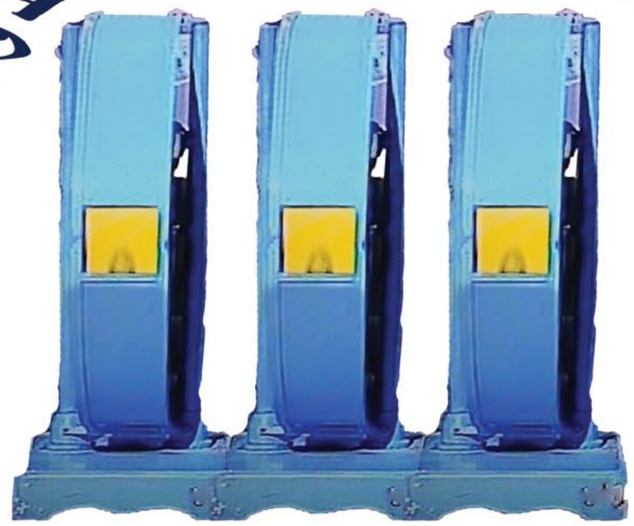

يجري السحب اسبوعياً
على شاشة تلفزيون لبنان
الجائزة الكبرى
200 000 000 ل.ل

بشارة الخوري – بناية غناجة – ط2
تلفون: 01 649 101 /2/3/4/5/6/7/8/9